E/2024/44-E/C.16/2024/9

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(15-19 نيسان/أبريل 2024)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2024

الملحق رقم 24

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2024/44-E/C.16/2024/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2024
الملحق رقم 24

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثالثة والعشرين
(15-19 نيسان/أبريل 2024)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها الثالثة والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024. وكان الموضوع العام للدورة هو "رؤى جديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، تبعًا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.

وقد أبرزت اللجنة الضوء على خمسة إجراءات تحويلية تشتد الحاجة إليها، هي: ربط أهداف التنمية المستدامة بالخطاب العام كإطار سياساتي للمستقبل؛ وتعزيز الاستدامة من خلال الميزانيات الوطنية لأجل زيادة ثقة الجمهور؛ والاستثمار في تغيير العقليات داخل القطاع العام؛ وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة؛ وسدّ الفجوات في الوعي بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها على جميع المستويات.

وواصلت اللجنة عملها بشأن تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة، فلاحظت أن تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلب إدراكا وافيا لأهميته ضمن كل السياقات، وتحديد الفئات الضعيفة والتعرف على ملامحها، ووضع استراتيجيات متكاملة متمحورة حول الإنسان تراعي على سبيل الأولوية احتياجات وتطلُّعات جميع شرائح المجتمع. وهذا يتطلب تدخلات شاملة وهادفة تُشرك كل الأطراف المعنية، وكذلك قوانين وسياسات قائمة على الإنصاف والاستجابة، تُعالج، على ضوء الممارسات الجيدة السائدة، التفاوتات المنهجية والتمييز والإقصاء.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والعمل المناخي والبيئة، لاحظت اللجنة أن سنوات من الخسائر الكبيرة الناجمة عن تواتر الظواهر المناخية الحادة قد أفضت إلى ظهور ثغرات في التأمين داخل العديد من البلدان، ترتب عليها آثار مدمرة على الحكومات والأفراد، ولا سيما الفئات الضعيفة. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون بين الحكومات وقطاع التأمين، مع التعجيل بنسق التنظيم والإصلاح، للتخفيف بشكل أفضل من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. واعتُبر الأمر عاجلا في تعزيز قدرة الحكومات من جميع المستويات على تحليل المخاطر، وحفز الاستثمار في القدرة على الصمود والوقاية وإعادة التأهيل، واستكشاف إمكانية وضع آليات تمويل مصممة خصيصا، تشمل النهج القائمة على المؤشرات في التأمين.

وشددت اللجنة على الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي وعلى التحديات والمخاطر والمخاوف الأخلاقية المتعلقة باستخدامه. واعتبرت أنّ هناك دورا هاما بشكل خاص في إدارة التكنولوجيا موكلا بالحكومات، سواء أكانت جهات تنظيمية أم أطراف مستخدمة. فالحكومات تستطيع، بالتعاون مع الكيانات والمنتديات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المشاركة في الحوار العالمي بشأن هذه المسألة، أن تحدد بشكل مفيد المبادئ التوجيهية والأولويات السياساتية في تنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القطاع العام، بحيث يعزز نشرُ التكنولوجيا تنفيذَ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولا يترك أحدا خلف الركب.

وأشارت اللجنة إلى الاتجاه المسجَّل نحو الانخفاض في ثقة الجمهور، فشددت على أن زيادة كفاءة الإدارة المالية وفعاليتها قد تساعد بقدر كبير على تحسين تصورات الجمهور عن الحكومة. وأكّدت ضرورة توخي نهج استراتيجي متكامل في بناء المؤسسات المالية وتجهيز العمليات المالية، وذلك بغية إحداث أبلغ الأثر. وللنهوض بأهداف التنمية المستدامة في وقت تتعدد فيه الأزمات، شدّدت اللجنة على ضرورة إدخال تحسينات على المشتريات العامة الاستراتيجية، والرقابة المالية، ومصداقية الميزانية، ورقمنة إدارة المالية العامة، وإدارة تمويل الطوارئ لزيادة الكفاءة والشفافية وثقة الجمهور داخل العديد من البلدان.

ودعت اللجنة أيضا إلى الحفاظ على زخم الابتكار في القطاع العام، المنبثق عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإلى العمل في الوقت نفسه على توضيح مدى الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تقوم على أهداف التنمية الوطنية في تنمية الموارد البشرية، وإلى تغيير العقليات في القطاع العام، وزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تنوع القوى العاملة في القطاع العام، وبناء قدرات السلطات دون الوطنية من الموارد البشرية. واعتبرت أنّ الاستثمار وبناء القدرات في المجالات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، من شأنه أن يشجّع على انضمام المهنيين الشباب إلى القطاع العام، وأن يحفز هؤلاء ويتيح الاحتفاظ بهم بعد تعيينهم.

وشددت اللجنة على أن تعزيز أطر الإدارة المالية العامة في البلدان الهشة المتأثرة بالنزاعات، لأجل الإسراع بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، من شأنه أن يساعد على إعادة بناء ثقة الجمهور وعلى التحكم في الضغوطات المالية الطويلة الأجل، بما يضمن ويُرسّخ المكاسب القصيرة والمتوسطة الأجل في مجالي بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ولئن كان من الصعب، ضمن السياقات الحالية، اتّباعُ الممارسات الأسلم في الإدارة المالية العامة وفي تحسين القدرات، بما في ذلك زيادة مصداقية الميزانية، فإنّ الأخذ بهذه الممارسات ضروري للحيلولة دون أن تبلغ التوترات الاجتماعية والاقتصادية نقطة اللاعودة، ولمواجهة الفقر المتعدد الأبعاد ومنع وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر.

وأخيرا، قامت اللجنة بتيسير إجراء تبادل لوجهات النظر بين الأقران من البلدان المقدّمة للاستعراض الوطني الطوعي (أذربيجان ورومانيا وسيراليون وملاوي) ومن المدن المقدّمة للاستعراض المحلي الطوعي (طوكيو وساو باولو، البرازيل) بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وعَقدت أيضا مشاورة مخصصة مع المراقبين.

واختتمت اللجنة دورتها باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعاودت اللجنة أيضا النظر في مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، ثم أكّدتها مجددا.

[3 أيار/مايو 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها	6
	ألف – مشروع قرار يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	6
	باء – مشروع مقرر يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	11
	جيم – مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	12
الثاني –	تنظيم الدورة	13
	ألف – أعمال الدورة	13
	باء – الحضور	13
	جيم – جدول الأعمال	13
	دال – انتخاب أعضاء المكتب	14
الثالث –	رؤى جديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	15
	ألف – بناء مؤسسات شاملة للجميع لا تترك أحدا خلف الركب، في مرحلة منتصف مدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	15
	باء – تنظيم وإصلاح قطاع التأمين لمكافحة تغير المناخ	17
	جيم – حوكمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب	19
	دال – التعجيل في زمن الأزمات المتعددة بنسق إصلاح إدارة المالية العامة	22
	هاء – أفكار متعمقة بشأن حوكمة القوة العاملة في القطاع العام	24
	واو – تعزيز الإدارة المالية العامة داخل البيئات الهشة المتأثرة بالنزاعات من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله	26
الرابع –	أعمال اللجنة في المستقبل	28
المرفق		
	قائمة الوثائق	29

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه 9/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022، و 28/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتّباع نهج في الحوكمة قائم على الفعالية والشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[(1)]،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(2)]، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, *Treaty Series,* vol. 2349, No. 42146.

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 132/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي سلّمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يُذكِّر كذلك بقرار الجمعية العامة 182/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلق بتنمية الموارد البشرية،

وإذ يضع في اعتباره الإعلان السياسي المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في أيلول/سبتمبر 2023 برعاية الأمم المتحدة[3]،

وإذ يشير إلى إعلان سِنداي[4] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[5]،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة والعشرين[6]، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بالرؤى الجديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع العمل على تعزيز التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، تبعًا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024؛

2 - ***يدعو*** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - ***يرحب*** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

(3) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(4) القرار 283/69، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 24* (E/2024/44).

(7) قرار الجمعية العامة 1/70.

رؤى جديدة في الحوكمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

4 - ***يسلّم*** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وقت الأزمات المتعددة يستلزمان، على حد سواء، منظورا قصير الأجل ومنظورا طويل الأجل في تقرير السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التزاما ثابتا بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، ويشجع الحكومات على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030؛

5 - ***يشجع*** الحكومات على المعالجة الشاملة للمشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات، بما يكفل ألاّ تعيق إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يحثّ*** الحكومات على تعزيز العمل على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، والنهوض بالتنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، بوسائل منها الدمج المنهجي لتقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للسياسة العامة في جميع مجالات صنع القرار، وتعزيز استراتيجيات وإجراءات الحوكمة متعددة المستويات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومضاعفة الجهود لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة ضمن سياق الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع برمته؛

7 - ***يسلّم*** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حلولا أكثر تكاملا لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030، فضلا عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

8 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء محدودية قدرة العديد من البلدان على التنبؤ بالتحديات المتنوعة الناشئة عن الصدمات المتعددة وعلى بناء القدرة على الصمود في مواجهتها، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظيفة إدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

9 - ***يدعو*** إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

10 - ***يكرر التأكيد*** على أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد أمام العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ويشجّع الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الشاملة للجميع التي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع شرائح المجتمع، وتقلّص من التفاوتات بسياسات وتدخلات كلية متمحورة حول الإنسان تلبي احتياجات أشد الناس فقرا وهشاشة، على سبيل الأولوية؛

11 - ***يشجع*** الحكومات من جميع المستويات على تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم أشد الناس فقرا وهشاشة، بشكل هادف في المسائل التي تمسهم بشكل مباشر، وعلى تنفيذ نماذج للمشاركة تستند إلى نُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع برمته، ولا تترك أحدا خلف الركب؛

12 - ***يؤكد من جديد*** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة[8]، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعما لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - ***يشجع*** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

14 - ***يرحب*** بالمبادرة التي تنفذها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التابعة للاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز تطبيق المبادئ فيما بين الدول الأعضاء فيه، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ويشجع الآليات الإقليمية الأخرى، مثل الآليات المرتبطة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها؛

15 - ***يلاحظ*** الطلبات المتزايدة على المساعدة في تفعيل المبادئ، والتشديد من قبل اللجنة على ضرورة تعزيز أمانتها حتى تستجيب بفعالية؛

16 - ***يشجع*** الحكومات على بناء قدرات القطاع العام في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، وعلى تعزيز مساءلة المؤسسات العامة عن السياسات البيئية، وذلك بإدراج تقييم لحالة الموارد الطبيعية الخاضعة لمسؤوليتها، يكون جزءا من تقييمات الأداء المنتظمة؛

17 - ***يحث*** الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة على سد الثغرات المتزايدة في التأمين على المخاطر المتصلة بالمناخ، وذلك بوسائل منها تعزيز قدرة الحكومات من جميع المستويات على وضع استراتيجيات تمويل شاملة للحد من مخاطر الكوارث دعما للاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، وعلى حفز الاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية وإعادة التأهيل، واستكشاف سبل إنشاء آليات تمويل مصممة خصيصاً للحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل نُهُج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث؛

18 - ***يؤكد من جديد*** أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عجّلت بالتحوّل الرقمي وكشفت عن مواطن ضعف الإدارات العامة من الناحية التكنولوجية، وفاقمت في الوقت نفسه التفاوتات الناجمة عن الفجوات الرقمية، ويشجع الحكومات على إدارة عملية رقمنة الخدمات العامة بطريقة شاملة للجميع ومنصفة وأخلاقية ومتمحورة حول الإنسان، مع التعجيل بنسق الجهود المبذولة لسد الفجوات الرقمية بوسائل منها النماذج المختلطة لتوفير الخدمات العامة؛

19 - ***يقر*** بأن الحكومات تؤدي دورا محوريا في ضمان المساواة في الحصول على فوائد التكنولوجيا الرقمية، وحماية الحقوق الرقمية ومنع الضرر، ويشدد على ضرورة أن تقوم الحكومات والكيانات

(8) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24* (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

والمنتديات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بوضع المبادئ التوجيهية والأولويات السياساتية لتنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القطاع العام، بحيث يعزز نشر هذه التكنولوجيا تنفيذ خطة عام 2030 ولا يترك أحدا خلف الركب؛

20 - ***يشجع*** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة ومستدامة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، والحد من ممارسات الفساد، وتعزيز مصداقية الميزانية؛

21 - ***يشجع أيضا*** الحكومات على إدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه وتقييمه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

22 - ***يقر*** بأن بناء مؤسسات قادرة على الصمود يتطلب طرائق عمل أكثر إبداعا ومرونة وتكاملا تركز على احتياجات الناس، وأيضا وجود مخزون كاف من الكفاءات والقدرات والموارد، ويشجع الحكومات على مواصلة تعزيز الكفاءات المهنية للقوة العاملة في القطاع العام، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة التفاوتات الموجودة داخل القوة العاملة في القطاع العام، واتخاذ خطوات لمعالجة التفاوتات الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها؛

23 - ***يشير*** إلى أنّ خطة عام 2030 تتطرّق إلى العوامل المتسببة في نشوب العنف، وانعدام الأمن واستشراء الظلم، بما في ذلك عدم المساواة والفساد وسوء الإدارة والتدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، ويحث الحكومات على مراجعة وتعزيز أطر إدارة المالية العامة في البلدان الهشة المتأثرة بالنزاعات للتعجيل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومنه الفقر المدقع، وبناء الثقة، وإدارة الضغوط المالية الطويلة الأجل، بما يضمن ويُرسّخ المكاسب القصيرة والمتوسطة الأجل ضمن مجالي بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة؛

المتابعة

24 - ***يطلب*** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الرابعة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2025، موضوع دورة المجلس لعام 2025 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

25 - ***يدعو*** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النُهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

26 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول

الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

27 - ***يطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

28 - ***يطلب كذلك*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

2 - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025، توصي المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مواعيد الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة الرابعة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة الفاصلة بين 7 و 11 نيسان/أبريل 2025؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

5 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع.

6 - ضمان الشفافية والمساءلة في حوكمة الذكاء الاصطناعي ودور المؤسسات الرقابية.

7 - المالية العامة المستدامة.

8 - استراتيجيات تغيير العقليات في القطاع العام، والاحتفاظ بالمواهب، وجذب العمال الأصغر سنا.

9 - الاستفادة من التطورات الرئيسية في بناء المؤسسات القوية والحوكمة بشأن العمل المناخي، مع التركيز على الانتقال الطاقي النظيف.

10 - بناء المؤسسات في البلدان الهشة المتأثرة بالنزاعات.

11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين.

12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة.

13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين.

(ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

3 - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 عن موضوع الرؤى الجديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، التي أُحيلت في 23 شباط/فبراير 2024 إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى (E/C.16/2024/2).

4 - وتناولت اللجنة في مساهمتها مجالات الحوكمة والمجالات المؤسسية الرئيسية التي تشهد صياغة حلول جديدة مستدامة ومرنة ومبتكرة بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وأعطت أمثلة لإجراءات وسياسات وتدابير بعينها تشتد الحاجة إليها من أجل القضاء على الفقر وتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتم إبراز خمسة إجراءات تحويلية رئيسية هي: ربط أهداف التنمية المستدامة بالخطاب العام كإطار سياساتي للمستقبل؛ وتعزيز الاستدامة من خلال الميزانيات الوطنية لأجل زيادة ثقة الجمهور؛ والاستثمار في تغيير العقليات داخل القطاع العام؛ وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة؛ وسد الفجوات في الوعي بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها على جميع المستويات.

5 - وفي دورتها الثالثة والعشرين، تناولت اللجنة كذلك موضوع عام 2024 من منظور الحوكمة والإدارة العامة، وأعادت تأكيد الرسائل الرئيسية التي جاءت في مساهمتها السابقة. وأجرت اللجنة أيضا تبادل لوجهات النظر بين الأقران مع أربعة من بلدان الاستعراض الوطني الطوعي (هي أذربيجان ورومانيا وسيراليون وملاوي) ومع اثنتين من مدن الاستعراض المحلي الطوعي (هما طوكيو وساو باولو، البرازيل)، وذلك بغية تشجيع التفاعل المباشر بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وقدم كل من هذه البلدان والمدن تجارب ملموسة وممارسات جيدة للمناقشة.

6 - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير المزيد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

7 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت لجنة الخبراء دورتها الثالثة والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024.

8 - وافتتح الدورة جوانغ زهو، مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية. وأدلت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باولا نارفايز، والأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية، نافيد حنيف، بملاحظات افتتاحية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

9 - حضر الدورة شخصيا أعضاء اللجنة الـ 19 التالية أسماؤهم: ياميني آيار (الهند)، رولف ألتر (ألمانيا)، وباتريشيا أرياغادا فيلوتا (شيلي)، وليندا بيلمز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأوغستين فوسو (غانا)، وفريد فؤاد شريف (مصر)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وأيغول كوشيربابيفا (كازاخستان)، ولويس موليمان (مملكة هولندا)، ولميا مبيّض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وسوناي بارك (جمهورية كوريا)، وألكيتا بيشي (البرازيل)، ودايفد موينينا سينغه (سيراليون)، وأميناتا توريه (السنغال)، ولان شوي (الصين)، ونجاة زروق (المغرب). وشارك عن بُعد أعضاء اللجنة الخمسة التالية أسماؤهم: رونالد مندوزا (الفلبين)، وموريسيو روداس (إكوادور)، وديفون رو (جامايكا)، وكارلوس سانتيسو (فرنسا)، وهنري ساردايان (الاتحاد الروسي).

10 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

11 - وحضر أيضا مراقبون من منظمات حكومية وغير حكومية ومراقبون من المنظمات المعنية. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة الثالثة والعشرين على الموقع الشبكي للجنة.

جيم - جدول الأعمال

12 - في ما يلي جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.

4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 16 و 17.

5 - المؤسسات والعمل المناخي والبيئة.

6 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة.

7 - المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام.

8 - الإدارة المالية العامة.

9 - الحكومة الرقمية.

10 - بناء المؤسسات في المناطق الهشة المتأثرة بالنزاعات.

11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين.

12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة.

13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

13 - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الثالثة والعشرين:

الرئيس:

جيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس:

لويس موليمان (مملكة هولندا)
لمياء مبيّض بساط (لبنان)
ألكيتا بيشي (البرازيل)

المقرر:

رولف آلتر (ألمانيا)

الفصل الثالث

رؤى جديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

ألف - بناء مؤسسات شاملة للجميع لا تترك أحدا خلف الركب، في مرحلة منتصف مدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

14 - بالاستناد إلى عملها على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، ومن منطلق التأكيد على ضرورة تنفيذ هذه المبادئ، بحثت اللجنة الاتجاهات السائدة والمسائل المطروحة بشأن تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

15 - ويتطلب عدم ترك أحد خلف الركب اتباع نهج شمولي تمكيني منسق ومستدام يشرك كل الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وقد تم تشجيع البلدان على وضع استراتيجيات متكاملة متعددة الأبعاد ومتمحورة حول الإنسان، وبناء مؤسسات شاملة للجميع، وتنفيذ عمليات يعزز بعضها بعضا، وصياغة قوانين وسياسات وتدخلات موجهة قائمة على الإنصاف والاستجابة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ولا بد من التركيز على الحد من التفاوتات ومن التمييز المتقاطع والاستبعاد، سواء كان ذلك بشكل غير مقصود أو بشكل متعمد، لا سيما عندما يمكن ربط هذه التحديات بتصاعد وتيرة النزاعات، مع ما يترتب على ذلك في بعض الأحيان من عواقب وخيمة، بل ومميتة، على النساء والفئات الضعيفة. وقد تبيَّن أنّ الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان واعتماد منظور جنساني في تقرير السياسات وتقديم الخدمات يكتسيان أهمية بالغة.

16 - ولاحظت اللجنة أن بناء هذه المؤسسات يتوقّف على استخدام معايير ومفاهيم مختلفة في تحديد وتشخيص الفئات الضعيفة، المتضررة بالأخص من الأزمات المتعددة المستفحلة. وهو يتطلب أيضا تنفيذ سياسات هادفة ومعالجة المسائل النُظمية والأسباب الجذرية لاستمرار التفاوتات والتمييز والاستبعاد المرتبطة، على سبيل المثال، بالمعتقدات الدينية المختلفة وبالأمية الرقمية ونقص التعليم. ومن شأن هذه الإجراءات أن تهيئ الظروف الملائمة لتكافؤ الفرص. ولا بد للمبادرات من أن تستهدف أوّلا تلبية احتياجات أشد الناس تخلفا عن الركب، وأن تقترن بسياسات وقائية تضمن عدم تخلف مجموعات جديدة عن الركب عندما تكون أخرى قد أفلتت من براثن الفقر والحرمان.

17 - وضمن هذا الجهد، قد يكون من المفيد تهيئة بيئة تمكينية، وإجراء تعاون بين الوزارات وفق نهج الحكومة بأسرها ومن أجل تغيير عقليات الموظفين العموميين. وفي الوقت نفسه، يمكن للحكومات أن تعزز الدعم والتمكين للفئات الضعيفة من خلال تقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات، والتواصل مع الجمهور بشكل شامل وميسور، ونشر التعليم، وبذل جهود التوعية وبناء القدرات، مع السعي إلى سد الفجوات الرقمية ومعالجة المخاطر المحتملة للتكنولوجيات الناشئة.

18 - ومن المهم الحرص على المشاركة المجدية لكافة الجهات المعنية صاحبة المصلحة في عمليات صنع القرار والرصد والاستعراض، وذلك باعتماد نهج شامل للمجتمع برمته. فالمشاركة المدنية من خلال نهج تشاركي، ودعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، قد يساعدان في تشكيل القرارات العامة وفي مساءلة الحكومات عن مدى إعمالها حقوق الفئات السكانية الضعيفة. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى في العمليات السياسية والبرلمانية والانتخابية، سواء كمرشحين أم كناخبين.

19 - وينبغي لأدوات سياسات الاقتصاد الكلي، ومنها السياسات المالية والنقدية، أن تعمل على تحقيق النمو المستدام المنصف، وتخلق فرص العمل، وتحدّ من الفقر ومن التفاوتات، مع السعي أيضا إلى اكتساب القدرة على تحمل الدين. وينبغي تخصيص ميزانية كافية موجّهة للتدخلات التي تعالج حرمان المتخلفين عن الركب. وينبغي تقييم مختلف خيارات تمويل هذه السياسات، بغية توفير حزم من شبكات الأمان إلى الفئات الأكثر ضعفا. وينبغي تشجيع الميزنة ومراجعة الحسابات باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

20 - وهناك حاجة إلى بيانات رصينة موثوقة وميسورة من أجل توجيه عملية تقرير السياسات، وتيسير ترتيب الأولويات، ودفع عجلة التغيير. فالحكومات وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة ينبغي دعمها حتى تحدد بفعالية أهداف التنمية المستدامة اللازمة لعدم ترك أحد خلف الركب، وتعمل بهذه الأهداف وتبلغ عنها، مستعينة في ذلك بالاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية. ويمكن أن يكون استحداث أدوات جديدة لجمع البيانات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي مفيدا بوجه خاص في تلبية الاحتياجات وفي التغلب على التحديات التي يواجهها قسط كبير من العاملين في القطاع غير الرسمي داخل العديد من البلدان.

21 - وينبغي التشجيع على توطين أهداف التنمية المستدامة من أجل فهم معدلات التقدم المتباينة ومعالجتها بشكل أفضل، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية على جمع البيانات المصنَّفة وتحليلها واستخدامها بشكل أفضل، وفهم أوجه الضرر والحرمان التي تترك الناس خلف الركب، وتتبع التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف، وذلك باستخدام المؤشرات المناسبة. وينبغي للحكومات ولمؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني اتخاذ إجراءات جماعية تضفي الطابع المؤسسي على آليات الحصول على التعقيبات من المجتمع وجمع البيانات المتمحورة حول الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعبئة كل الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بمن فيها المجتمعات المهمشة، لسد الفجوات في البيانات المصنفة.

22 - والرصد المستمر والتقييم والإدارة التكيفية للجهود الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب كلّها أمور أساسية حتى تظل الاستراتيجيات فعالة ومستجيبة للظروف المتغيرة لدى الفئات الضعيفة. وينبغي الحرص على احترام حقوق الإنسان والتركيز على الفئات الأكثر تخلفا عن الرّكب ضمن عمليات الإبلاغ والمتابعة والاستعراض القائمة على الشفافية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والمتمحورة حول الإنسان. وينبغي الاستعانة بالدروس المستفادة وبالممارسات الجيدة في التحسين المستمر للسياسات والتدخلات. وقد أُشير إلى التصدي للتحديات المذكورة أعلاه، من خلال خطة عمل شاملة تحقق الاتساق بين السياسات لأغراض التنمية المستدامة، باعتباره نهجا ملموسا في عدم ترك أحد خلف الركب، يستطيع أن يسفر عن آثار تآزرية تشمل المجالات السياساتية.

التعاون الإقليمي

23 - لاحظت اللجنة أنّ هناك اختلافات إقليمية ما تزال قائمة في نسق التقدم نحو عدم ترك أحد خلف الركب، وشددت على ضرورة وجود عمليات رصد واستعراض فعالة، واتساق السياسات داخل البلدان وفيما بينها. وأعربت عن تقديرها للعمل الإضافي الذي تضطلع به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة، ومنها مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وذلك فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة،

وواصلت تشجيع الآليات الإقليمية الأخرى، ومنها تلك المرتبطة باللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها.

باء - تنظيم وإصلاح قطاع التأمين لمكافحة تغير المناخ

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التأمين

24 - لاحظت اللجنة أن قطاع التأمين يؤدي دورا هاما في إقامة شراكات مع الحكومات لقياس مخاطر المناخ ورصدها والتخفيف من آثارها. فدوره في تقدير المخاطر ومساعدة الحكومات على التخفيف من الخسائر الناجمة عن الكوارث، يجعل من المهم بالنسبة للحكومات أن تحرص على تنظيم سوق التأمين بطرق تخدم مصالح كل الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

25 - وقد فاقم تغير المناخ من الفجوة بين مقدار التغطية التأمينية التي يوفرها القطاع، ومقدار الضرر الذي يعاني منه الأفراد وتعاني الأسر المعيشية بسبب الكوارث، مثل الفيضانات والجفاف والعواصف والرياح والحرارة الشديدة. وهذه الفجوة المتنامية في الحماية واضحة بشكل خاص بالنسبة للفئات والمجتمعات المحلية الضعيفة، ومن شأنها أن تقوض بشدة جهود الحكومة الرامية إلى حماية الأصول العامة. ومن المهم أيضا للحكومات أن تقوم بشيء من الرقابة للتأكد من أنّ شركات التأمين تحتفظ بحضورها في الأسواق المحلية، وتوفّر التأمين بأسعار معقولة، وتخطط للحالات التي قد تحتاج فيها الحكومات إلى تعديل التقسيمات الحضرية أو اللوائح أو السياسات الأخرى للمساعدة في التخفيف من الأضرار قبل وقوع الكوارث المناخية.

26 - وستنطوي هذه البرامج على تقاسم عبء المخاطر بشكل تعاوني مع شركات التأمين الخاصة، وتوفير الدعم المالي لتغطية الظواهر المتطرفة وضمان تعبئة الموارد بكفاءة لمعالجة التداعيات الاقتصادية للكوارث. فمن خلال الدخول في شراكات مع صناعة التأمين، يمكن للحكومات أن تعزز الاستدامة العامة لسوق التأمين وأن تولد قدرة إضافية على دعم منتجات التأمين الجديدة.

27 - وعلاوة على ذلك، تقوم شركات إعادة التأمين بتوفير التأمين لشركات التأمين نفسها، وهي بذلك تشكل دعامة لهذا القطاع. لذا، تحتاج الحكومات إلى أن تفهم هذا القطاع بشكل أفضل وتساعد في ضمان عمله باعتباره سندا لقطاع تأمين التجزئة. وقد يتطلب ذلك منها أن تتدخل لتنظيم ومراقبة قطاع إعادة التأمين، حتى تضمن عدم انسحاب القطاع الخاص من إحدى المناطق، أو عدم فشله في الحفاظ على تغطية معقولة لفائدة الفئات الأكثر ضعفا.

الابتكار في منتجات وتمويلات التأمين

28 - اتفقت اللجنة على ضرورة أن تشجع الحكومات بفعالية استحداث واستخدام أدوات آليات مبتكرة في التأمين لأجل مواجهة مخاطر المناخ. ويشمل ذلك دعم استخدام المنتجات والنهج المبتكرة، مثل التأمين القائم على المؤشرات، والتأمين متناهي الصغر لدعم محاصيل صغار المزارعين، وأنواع محددة من السندات الخضراء، وسندات الكوارث، وما إلى ذلك من التدابير. وستوفر تلك الآليات فرصا لاجتذاب رؤوس الأموال من مجموعة أوسع من المستثمرين غير التقليديين، مما يخلق مصدرا إضافيا من الدعم المالي لفائدة القدرة على التأمين ضد مخاطر المناخ.

29 - وتستطيع الحكومات أيضا أن تضاعف فوائد الشراكة مع قطاع التأمين، البالغ حجمه عدة تريليونات من الدولارات، وذلك بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وبوسائل منها على سبيل المثال الاستثمار المستدام بيئيا، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية رأس المال الطبيعي. ومن شأن تسخير تلك الأصول للأغراض البيئية أن يساعد في التقليل من عدد الكوارث المناخية.

الأخذ بمزيد الشفافية من جانب شركات التأمين

30 - حتى تعمل السياسات العامة بفعالية، لا بد من تحصيل فهم أفضل لنقص الحماية ضمن التأمين ضد مخاطر المناخ. ولذلك، على الهيئات التنظيمية أن تُلزم شركات التأمين بتقديم المزيد من المعلومات عن هوية المتمتعين بالتغطية ضد الأخطار الطبيعية الحرجة، وعن الأقساط التي يتم تحصيلها منهم. وهذا من شأنه أن يتيح للحكومات التعرف بوضوح على مكامن الفجوات الحرجة، واستحداث أدوات لمعالجة أوجه القصور في الأسواق.

31 - ويحتفظ قطاع التأمين بأكبر قواعد بيانات عن المخاطر، وأيضا ببيانات اكتوارية وتاريخية، ولكن من الصعب التأكد من أن انخفاض مخاطر المناخ ينعكس في أسعار التأمين. فالكشف الاستباقي عن المعلومات من شأنه أن يساعد الحكومات على أن بضبط بشكل كمي الأثر المترتب في علاوات تحمّل المخاطرة على الاستثمارات العامة في تدابير المرونة الجديدة، ومنها على سبيل المثال إقامة حواجز الفيضانات أو تصريف مياه العواصف.

32 - والهيئات التنظيمية مطالبةٌ أيضا بالحرص على أن تحسّن شركات التأمين جودة ونطاق إفصاحاتها الاعتيادية المتعلقة بالمناخ. فالتأمين يؤدي دورا حاسما في تنفيذ العديد من أنواع الأنشطة التي تصدر انبعاثات كربونية، بما في ذلك صناعة الوقود الأحفوري ذاتها. ومن شأن الإفصاح التفصيلي عن التأثير المناخي لأنشطة ضمان الاكتتاب التي تقوم بها شركات التأمين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أن يساعد على تعزيز الانتقال السريع إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تحسين التنبؤات المناخية لأجل تقييم المخاطر

33 - تم حث الحكومات على إجراء تقييمات وافية للمخاطر الكلية باستخدام أحدث البيانات والتنبؤات المتعلقة بتغير المناخ. فهذا النهج الاستباقي من شأنه أن يكفل تحسين مستوى التأهب، بما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة ووضع استراتيجيات مصممة خصيصا في مجال إدارة المخاطر. وهذا يتطلب تحولا في العقلية نحو الأخذ بنهج قائم على البيانات المفتوحة، تتبادل بموجبه شركاتُ التأمين البيانات بشكل روتيني، وتجعل بياناتها في متناول الحكومات.

34 - ومن خلال الاستفادة من البيانات المناخية المتقدمة، تستطيع الحكومات التعرف على المخاطر الناشئة، وتقييم مكامن الضعف، ووضع تدابير تكيفية للتخفيف من آثار تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان إجراء تقييمات وافية للمخاطر من أجل إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة في مجال التكيف مع المناخ.

الابتكار في منتجات التأمين المناخي

35 - بسبب الإطار التنظيمي لأسواق التأمين، كثيرا ما يكون من الصعب أو المكلف لشركات التأمين أن تجرّب طرق جديدة لتوفير الحماية من مخاطر المناخ. لذلك، تستطيع الحكومات أن تحفز الابتكار عبر إنشاء محاضن تنظيمية تجريبية يتسنى في إطارها اختبار منتجات جديدة، ومن خلال توفير الدعم المالي للمبادرات التي يمكن أن تصبح منتجات تجارية ناجحة.

36 - وهناك حاجة إلى ابتكارات بعينها من أجل مساعدة المدن على التقليل من المخاطر المناخية التي تهدد الأصول الهيكلية الحيوية، كالشبكات الكهربائية وأنظمة النقل، والأصول الثقافية والتاريخية، والمنازل والمدارس والمستشفيات. وهذا يتطلب شراكات تساعد على إزالة المخاطر من الأصول نفسها، وتضمن إمكانية التأمين عليها مباشرة، ويقتضي تمكين المدن من الوصول بشكل مباشر إلى المساعدة المالية في حالات الكوارث.

37 - وفي البلدان النامية، لا بد للحكومات ولقطاع التأمين من اتخاذ خطوات لتأمين صغار المزارعين من مخاطر تقلّب غلات المحاصيل بسبب تغير المناخ. فقد استطاعت آليات التأمين، من قبيل شركة بولا للتأمين، التي توفر التأمين متناهي الصغر لملايين المزارعين، أن توفّر الحماية من الهلاك في حالة وقوع كوارث طبيعية كبرى.

التوسع في استخدام المحاسبة البيئية والاقتصادية

38 - اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في تقدير المخاطر التي تهدد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي سيساعد شركات التأمين على قياس المنافع المالية لحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما يضمن اتباع نهج شامل في تقييم الأثر البيئي لعملياتها ويعزز الممارسات المستدامة داخل قطاع التأمين.

التعاون الدولي وأدوات التوزيع الجماعي للمخاطر على المستوى الإقليمي

39 - من أجل التكيّف مع الطبيعة المتطورة لمخاطر المناخ، لا بد أيضا من وضع أطر تنظيمية عابرة للحدود، ومن زيادة التنسيق الدولي، والابتكار التنظيمي. فاستحداث أدوات التوزيع الجماعي للمخاطر على المستوى الإقليمي هو من أساليب تعزيز تقاسم المخاطر بكفاءة وتيسير الاستجابات المنسقة للتحديات المشتركة، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة الآثار عبر الوطنية لتغير المناخ.

جيم - حوكمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب

40 - واصلت اللجنة تحليلها للمسائل المطروحة في مجال الحكومة الرقمية مع التركيز على دور الحكومات في تنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي داخل القطاعين الخاص والعام وفي المجتمع، ومع مراعاة قدرة هذا الذكاء على التعجيل بنسق تنفيذ خطة عام 2030، والحاجة إلى التخفيف من المخاطر المحتملة. ومن أجل إطلاق العنان لإمكانات هذا الذكاء التحويلية، لا بد من وضع صياغة جيدة لأطر الحوكمة بهذا الشأن.

41 - والذكاء الاصطناعي التقليدي والذكاء الاصطناعي التوليدي هما شكلان متمايزان من التكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي التقليدي يتفوّق من حيث الكفاءة وقابلية التفسير وإنجاز المهام المحددة، بينما تتمثل مزايا

الذكاء الاصـــطناعي التوليدي في الإبداع، وفي التعامل مع عدم حالات اليقين، والأخذ بالتطبيقات الجديدة. وكلا النّهجين له مواطن قوّة ومواطن ضعف، لكن مستقبلهما يبشّر بإمكانات هائلة لظهور تطوّرات رائدة.

استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

42 - اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع العام يحمل وعودا هائلة في تعزيز عملية صنع القرار وتقديم الخدمات. فبالاسـتفادة من قدرات الذكاء الاصـطناعي، مثلا، تسـتطيع الحكومات أن تسـاعد في التخفيف من التحيزات وأن تعزز الكفاءة في التعليم والضرائب والوظائف الحيوية الأخرى. ومع ذلك، لا بد، عند العمل بهذه النظم في إنجاز المهام الحكومية، من إيلاء الاهتمام إلى المسـائل الأخلاقية ومسـائل التحيز المحتمل في صـنع القرارات بواسـطة الخوارزميات. ولا بد أيضـا، عند اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في المراقبة، من النظر بعناية في مسائل حماية الخصـوصـية، ونشـر الأمن، ومنع إسـاءة الاسـتخدام الذي يشـمل مثلا التصنيف العنصري.

43 - ولا بد من الحرص على أن تحترم أدوات الذكاء الاصطناعي الحقوق الأساسية والمبادئ الأخلاقية، حتى يتم التخفيف من مخاطر الممارسـات التمييزية، والتقيد بمبدأي العدالة والإنصـاف. وبالتالي، فإن استخدام الذكاء الاصـطناعي في القطاع العام يتطلب إطارا قويا للمساءلة ضمن مختلف القطاعات، فضـلا عن آليات الشـفافية والرقابة لضـمان توافق العمليات القائمة على الذكاء الاصـطناعي مع القيم المجتمعية واحترامها للحقوق الأساسية. ومن الضروري تسهيل الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والدروس المستفادة، وبالتالي تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصـطناعي باعتباره منفعة مشـتركة، وأداة تزيد من خبرات البشر، ولا تحلّ محلهم في رسم السياسات وتقديم الخدمات.

عناصر حوكمة الذكاء الاصطناعي

44 - حوكمة الذكاء الاصـطناعي ينبغي أن تنطوي على إطار قانوني يضـمن توجُّه بحوث تكنولوجيات الذكاء الاصـطناعي وتطويرِها نحو هدف مسـاعدة البشـرية على اعتماد واسـتخدام هذه النظم بطرق أخلاقية ومسؤولة. وينبغي أن يكون الهدف من حوكمة الذكاء الاصـطناعي هو سد الفجوة بين المسـاءلة والشـفافية والأخلاق والنزاهة ضمن التقدم التكنولوجي.

45 - والحكومات، باعتبارها جهات منظّمة ومستخدمة للذكاء الاصـطناعي، تقوم بأدوار مزدوجة وتتحمل مسؤولية كبيرة في إنشاء ضمانات قوية تحمي الخصوصية والأمن والاستخدام الأخلاقي الذكاء الاصطناعي. وهي، باعتبارها قُدوة، تقوم بوضـع المعايير، وتكتسـب أيضـا إدراكات قيّمة بشـأن التنظيم الفعال عبر اسـتخدامها لهذه التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعطي حوكمة الذكاء الاصـطناعي الأولوية للتركيز على تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة مع ضـمان العادل في تمتّع الجميع بالمنافع، وتجنب تفاقم التفاوتات. لذلك، فإنّ بناء قدرات البلدان النامية في هذا المجال أمرٌ حاسم في الحيلولة دون تخلفها عن الركب.

46 - ومشـاركة أصـحاب المصـلحة المتعددين ضـرورية من أجل التشـكيل الفعال لحوكمة الذكاء الاصـطناعي. حيث لا بد للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوسـاط الأكاديمية من الدخول في حوار مكثف لأجل تطوير وتنفيذ أطر حوكمة الذكاء الاصـطناعي. وينبغي إنشـاء آليات منتظمة في الحوار والاستعراض حتى يتسنى تيسير التقييم المستمر لهذه الأطر. فتكرار هذه العملية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتكيف مع المشهد التكنولوجي المتطور والتصدي بفعالية للتحديات الناشئة.

المخاطر والتحديات

47 - أنظمة الذكاء الاصطناعي تحمل في طياتها، إذا لم يكن الإنصاف محوريا في تطويرها وتطبيقها، مخاطر وتحديات متأصلة تستدعي الاهتمام، منها التحيزات التي يمكن أن تديم التفاوتات وتكرس التمييز. وعلى نفس القدر من الأهمية الشواغلُ المتعلقة بأمن البيانات والخصوصية، والأثر البيئي لمراكز البيانات الكبيرة، وحتمية الإدارة القوية للبيانات. كما أنّ الافتقار إلى البيانات الجيدة، لا سيما بالنسبة للمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، يزيد من تفاقم هذه التحديات، ويظهر الحاجة إلى الأخذ بممارسات شاملة في إدارة البيانات.

48 - والواقع المتغير للذكاء الاصطناعي هو أيضا يثير قضايا ذات صلة بالقوى العاملة، منها احتمالات فقدان الوظائف وظهور الفجوات في المهارات. ومعالجة تلك التحديات تستلزم اتخاذ تدابير استباقية، مثل إعادة تدريب القوى العاملة للتخفيف من مخاطر تعميق الفوارق الرقمية. كما أنّه لا بد من ضمان الشفافية وقابلية التفسير ضمن عمليات صنع القرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بغية دعم ثقة الجمهور وتعزيز المساءلة. أما الاعتماد المفرط على التكنولوجيا واحتمال فقدان المهارات التقليدية فهما يزيدان من ضرورة التشديد على أهمية الموازنة بين أوجه التقدم التكنولوجي وبين الحفاظ على القدرات البشرية الأساسية.

49 - وتثير مسألة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي شواغل أخلاقية ومجتمعية خطيرة، قد تفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وإلى تقويض المبادئ الديمقراطية، وتفاقم التفاوتات في الدخل. أما هيمنة شركات التكنولوجيا الكبرى على تطوير الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الجغرافيا السياسية فهما يتطلبان إجراء دراسة متأنية وفرض رقابة تنظيمية لضمان المساواة في الوصول إلى موارد الذكاء الاصطناعي واستخدامها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تظل الحكومات مدركة للمخاطر المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تعمل بمعزل عن مطوريها من البشر، لاسيما إذا تعلقت هذه المخاطر بالاستخدامات المحتملة في الحروب وفي السياقات الهشة، وذلك على حدّ ما أكدته مختلف مؤتمرات القمة المعنية بسلامة الذكاء الاصطناعي.

أهمية الحوار العالمي الجاري

50 - أشارت اللجنة إلى أن سنة 2024 ربما تكون محورية بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز التوزيع الأعدل لفوائد الذكاء الاصطناعي، وتشهد زيادة إدماج الفئات الضعيفة والبلدان النامية. ولا بد أيضا من النظر في الإنصاف بين الأجيال للتأكد من استفادة الجميع من الذكاء الاصطناعي.

51 - وينبغي الاستمرار في تعزيز الحوار العالمي لبناء قاعدة الأدلة اللازمة لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان توافقه مع القيم العالمية المشتركة، وإسهامه في تحقيق خطة عام 2030 وفي عدم ترك أحد خلف الركب. وقد أشارت اللجنة أيضا إلى أهمية الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائرُ الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمعالجة مسائل الحوكمة، ومن ذلك اعتماد الجمعية العامة للقرار 265/78 في شهر آذار/مارس 2024 وصياغة اتفاق رقمي عالمي سيتم إبرامه خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024.

52 - وتتيح رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين في عام 2024 فرصة أخرى للنهوض بالخطة العالمية لتحقيق الانتقال الرقمي العادل والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي بهدف زيادة الإدماج الاجتماعي والحد من التفاوت فيما بين البلدان وداخل كل بلد على حدة. وبدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، شددت رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع أيضا على أهمية التشجيع على الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاع العام.

دال - التعجيل في زمن الأزمات المتعددة بنسق إصلاح إدارة المالية العامة

53 - اعتمدت اللجنة على أعمال الدورات السابقة في بحث المسائل المتصلة بإصلاح الإدارة المالية العامة ضمن سياق تعدد الأزمات. وأشارت اللجنة إلى وجود اتجاه لتآكل الثقة بالحكومات، وشددت على أن زيادة كفاءة وفعالية الإدارة المالية قد يكون لها تأثير كبير على تصورات الجمهور وقد تسهم في تجديد الثقة من جانب الأفراد والأعمال التجارية. لذا، لا بد من توخي نهج استراتيجي في بناء المؤسسات وإنجاز العمليات المالية وتحديد الأولويات حتى يتمّ إحداث أبلغ الأثر.

مراكمة الاحتياطات المالية

54 - الإنفاق في أوقات الأزمات ينبغي أن يكون مستداما قائما على ما روكم من احتياطات زمن الرخاء، حين كان المتوقع من الحكومات الخاضعة للمساءلة أن تكون قد ادّخرت. ولكن، بما أنّ العديد من الحكومات لم يكوّن احتياطات مالية، فإن الأزمات الأخيرة دفعت بهذه الحكومات إلى الاقتراض بقوة، مما أدى بها لاحقا إلى مواجهة صعوبات في إدارة الديون. ومن العناصر الحاسمة في الإدارة المالية العامة السليمة تعزيزُ الميزنة المتوسطة الأجل، وتحديد المخاطر المالية وإدارتها بصورة أكثر انتظاما، ووضع قواعد للمالية العامة، ومراكمة احتياطات مالية مناسبة. أما استحداثُ القواعد المالية فمن شأنه أن يعزز موقف الحكومات من خلال تقييد الإنفاق المفرط والعمل على ردع السلوكيات المتهورة.

الميزنة حسب البرامج وأطر التمويل الوطنية

55 - ينبغي استخدام الميزنة حسب البرامج كأداة لربط الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بالميزانيات، وإتاحة إجراء تقييمات لما تحققه برامج الإنفاق السائدة أو المقررة من قيمة مقابل المال على جميع المستويات. وينبغي للبلدان أن تستفيد بشكل متزايد من أطر التمويل الوطنية المتكاملة في صياغة الاستراتيجيات اللازمة لتمويل أولوياتها الوطنية التي تحقق التنمية المستدامة وتبلغ أهداف التنمية المستدامة.

56 - كما أنّ التعجيل بإحراز تقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة سوف يعتمد بقوة أيضا على مدى تحسين العلاقات المالية على جميع مستويات الحكومة. ومن ثم، لا بد من إقامة توازن أكثر فعالية بين المستويين المركزي والمحلي، وبين القطاعين الخاص والعام، في توفير الخدمات الحكومية الرئيسية.

أعلى جودة بأفضل سعر

57 - السعي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة ينبغي أن يكون أولوية عند مواجهة تخفيضات شاملة في الميزانية هدفها تحقيق التوازن في المالية العامة. لذلك، فإنّ إعادة معايرة و/أو استهداف شروط الوظيفة العامة قد تسهم في زيادة الفعالية. وينبغي لمؤسسات المساءلة، مثل مجالس المالية العامة ومنظمات الرقابة ومراكز الفكر، أن تضبط وتعزز فرص زيادة فعالية الإنفاق الحكومي وكفاءته.

58 - وينبغي إجراء تقييمات منهجية، مسبقة ولاحقة، لتكاليف ونتائج ما هو قائم من برامج الإنفاق العام، ولا بد من الامتناع عن إقرار النفقات المقترحة حديثا دون إجراء تقييم شامل للأثر المالي والبرنامجي. وقد

تم تشجيع البلدان على وضع و/أو تحسين أطر واستراتيجيات استعراض الإنفاق، وعلى إدماج هذه الأطر والاستراتيجيات ضمن عملية الميزانية.

تعزيز الرقابة المالية

59 - سلطت اللجنة الضوء على دور مهام مراجعة الحسابات الحكومية في تعزيز إدارة المالية العامة وأيضا مصداقية الميزانية، ولفتت الانتباه مجددا إلى الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، بما يُفضي إلى بلوغ الأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتم إشراك مجالس المالية العامة، باعتبارها وكالات مستقلة ومحايدة لتقييم مدى الامتثال للسياسات والخطط والقواعد المالية، في توفير الرقابة المالية ورصد القواعد المالية وتقييم مصداقية الميزانيات وجودة السياسات العامة. ومن المفيد جدا أيضا إرساء هيئات برلمانية معنية بالميزانية، تتسم بالكفاءة والتجهيز الجيد، ونشر ثقافة اتصالية مع الجمهور قائمة على اليسر والشمول.

60 - أما مصداقية الميزانية فهي في غاية الأهمية لأنّ أهداف التنمية المستدامة تقتضي من الحكومات أن تحشد التمويلات الإضافية، وتضبط الأولويات لمخصصات الميزانية، وتتعقّب هذه المخصصات، وتضمن إنفاق الأموال وفق ما هو مقرر لها. ولا ينبغي الخروج عما هو مقرر في الميزانيات، بالمقدار الذي تتجاوز المعايير المقبولة عموما. لكن، عندما تنشأ انحرافات مفرطة بسبب ظروف غير متوقعة، لا بد من تقديم تقارير شاملة ومفصلة في الوقت المناسب عن كيفية إنفاق الأموال العامة.

61 - وبشكل أعم، ينبغي للحكومات أن تعزز شفافية الموازنة وثقافة التواصل مع الجمهور بشكل ميسور وشامل. وعليها أيضا أن تعزز التثقيف من أجل زيادة الإلمام بشؤون المالية العامة حتى يتمكن المواطنون من فهم جميع جوانب هذه المالية ويسهموا في المناقشات ذات الصلة. وفسح مجال الاطلاع على البيانات المالية المفتوحة العالية الجودة من شأنه أن يساعد منظمات المجتمع المدني على مراقبة الأنشطة وتحسين المساءلة.

الشفافية في استخدام التمويل خلال حالات الطوارئ

62 - وينبغي للحكومات أن تقتصر في استخدام تمويل الطوارئ على حالات الطوارئ الفعلية، وألا تسمح باستخدام هذا التمويل في المهام الروتينية. فالتمويل في حالات الطوارئ يخضع، مقارنة بالتمويل العادي، إلى مستوى أقل من الرقابة، ومع ذلك يجب أن يُدقَّق. وكحد أدنى، ينبغي التدقيق في الاعتمادات بعد تخصيصها وفي النفقات بعد صرفها، وذلك عملا بقواعد ومتطلبات الإبلاغ المعروفة مسبقا.

63 - ولضمان النزاهة في عمليات الشراء العمومي، ينبغي وضع مبادئ توجيهية مفصلة بشأن استراتيجيات الشراء في أوقات الأزمات واستخدام الاتفاقات الإطارية، مع إخضاع جميع عمليات الشراء في حالات الطوارئ لمراجعة الحسابات والرقابة. وفي أوقات الطوارئ، تعتبر شفافية الملكية النفعية أساسية في الكشف عن حالات الشراء غير التنافسي. وقد تم تشجيع الحكومات على إدراج هذه الشفافية ضمن لوائحها التنظيمية المتعلقة بالمشتريات العمومية، وعلى إصدار لوائح منظّمة لطلب ونشر معلومات الملكية النفعية في جميع عقود الاشتراء العمومية.

64 - وينبغي توسيع نطاق الخاصيات الوظيفية لمنصات الشراء الإلكتروني من أجل الاحتفاظ بسجلات محددة متعلقة بشراء سلع وخدمات الطوارئ والسماح للجمهور بتتبع جميع مشتريات الطوارئ. كما أنّ إضفاء

الطابع المهني على وظيفة الشـــراء العمومي هو من أســـاســـيات التنفيذ الفعال، وكذلك دعم التدريب في اختصاص منح الصفقات العمومية، باعتباره من المهن المعترف بها.

الرقمنة والإدارة المالية العامة

65 - أُبلغ عن العديد من التحديات التي تعيق رقمنة مهام الإدارة المالية العامة، ومنها الافتقار إلى قابلية التشغيل البيني وتقوقع النُّظم، وضعف جودة البيانات، ومخاطر الأمن السيبراني، والاحتياجات المتطورة التي لا تدعمها النُّظم القديمة. ويمكن للمبادئ التوجيهية بشـــأن الحلول الرقمية لإدارة المالية العامة (DiGIT)، الصـــادرة عن صـــندوق النقد الدولي، ولأداة التنفيذ المصـــاحبة لها، أن تُشـــكّل إطارا شـــاملا لوضـــع خطة استراتيجية في مجال التحول الرقمي في إدارة المالية العامة.

66 - ولتحقيق فوائد الرقمنة بالكامل ضـمن مجال المالية العامة، لا بد من تنفيذ السـياسـات الصـحيحة وإنشاء البنية التحتية العمومية الرقمية، بالاقتران مع الاستراتيجيات الرقمية الوطنية المتكاملة التي قد تساعد في إحلال الرقمنة على مستوى الحكومة.

هاء - أفكار متعمقة بشأن حوكمة القوة العاملة في القطاع العام

الحفاظ على زخم الابتكار

67 - شددت اللجنة على أن القوى العاملة في القطاع العام أساسية لضمان الاستجابة الفعالة للأزمات وتعزيز خطة عام 2030. فزخم الابتكار في القوى العاملة بالقطاع العام، الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك التحولات في الطرق التي ترتبط بها المؤسسات العامة والقيادة السياسية ببعضـــها البعض وبفئاتها المســـتهدفة، يجب الحفاظ عليه بدلا من تركه يتلاشـــى في مواجهة التعافي من الجائحة، ومواجهة الأزمات المستمرة المتعددة التي تصرف اهتمام الإدارة والسياسيين.

68 - ولتشـــجيع الابتكار في ترتيبات القوة العاملة بالقطاع العام، من المهم التغلب على ثقافات الإدارة العامة المفرطة في الجمود والبيروقراطية، وضمان تحصيل فهم منهجي وشامل للعوامل التي سمحت بظهور الابتكارات الهامة. وينبغي للحكومات أن تســتمر في التشــجيع على التجريب وعلى التصــورات الســلوكية والتعاون مع الخبراء والباحثين وســـائر الأطراف المعنية غير الحكومية من أجل تعزيز الحلول المبتكرة. ولا بد أيضـــا من تحســـين الأطر التنظيمية والمشـــتركة بين المنظمات التي تتيح إقامة الشـــراكات ووضـــع الترتيبات التشاركية في الإنتاج والأشكال الابتكارية في تقديم الخدمات العامة.

69 - ويمكن للإدارات العامة أيضـــا أن تســـتفيد من تحرير القوى الإبداعية والابتكارية لدى القوة العاملة بالقطاع العام، وذلك من خلال الاعتراف بدور مناكفي الصـــرامة البيروقراطية في حل المشـــاكل المعقدة، وتزويد الموظفين العموميين بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بالمبادرات الابتكارية، وتعزيز تنقل الموظفين العموميين داخل الإدارة، ودعم السلطة التقديرية والمرونة في ممارسة الإدارة.

70 - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للابتكارات التدريجية، المشـــروعة والمقبولة اجتماعيا، وأيضـــا الفعالة من حيث تقديم الخدمات العامة وتحقيق النتائج المجتمعية. كما ينبغي تعزيز التعلّم من الأقران ومن سياسات الابتكار، ليشمل ذلك مختلف المجالات السياساتية. أما المؤسسات الرقابية فهي تستطيع، في إطار مهامها القانونية، أن تتجاوز وظائفها التدقيقية والرقابية لتصـــبح عوامل تحفيز حقيقية للتعلم والابتكار في مجال

السياسات، بما في ذلك من خلال أشكال المساءلة الاجتماعية، والشراكات مع المنظمات الاجتماعية ومع المواطنين.

تجسيد أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات تنمية الموارد البشرية

71 - شددت اللجنة على ضرورة أن تكون الحكومات بجميع مستوياتها مستعدة لتوقع المخاطر وتكييف قطاعاتها العامة وتحويلها بفعالية لتدعم التنمية المستدامة وفق تطلعات المواطنين. وينبغي للحكومات أن تستثمر في رأس المال الفكري وفي الموارد البشرية، بما يشمل مهارات الموظفين العموميين وكفاءاتهم ومواردهم وظروف عملهم وقيمهم، وهو ما قد يساعد على بناء مؤسسات قوية وعلى تقديم خدمات عامة فعالة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى تعزيز وترسيخ الثقة في المؤسسات العامة. ولتحقيق ذلك الهدف، يلزم وضع استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية تستند إلى ترشيد الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية وتقوم على المعايير، ولا بد في ذلك من إدارة الموارد البشرية وفق مبدأ الجدارة وإدارة الأداء ورصده.

72 - وينبغي للمؤسسات العامة أن تهيئ بيئة مؤسسية تمكينية تدعم وتحفّز الموظفين العموميين، وذلك ليس فقط لاجتذاب المرشحين وضمهم إلى قوة العمل في القطاع العام، ولكن أيضا لتحفيزهم والاحتفاظ بهم بعد توظيفهم. ويشمل ذلك الاستثمار في بناء قدرات جديدة ضمن شتى المجالات، مثل الذكاء الاصطناعي وتقييم مخاطر المناخ، واحترام المعرفة بين الأجيال والاستفادة منها.

73 - وهناك أيضا حاجة ملحة إلى بناء قدرات وكفاءات الحكومات دون الوطنية، وإلى تقييم وتحسين نهجها في تنمية الموارد البشرية وإدارتها. وفي هذا الصدد، تقوم معاهد ومدارس الإدارة العامة الحكومية ومعاهد التدريب على الخدمة المدنية بدور محور في هذا الخصوص.

الاستثمار في تغيير العقليات وزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة

74 - ينبغي اعتماد استراتيجيات جديدة في تغيير العقليات تولّد لدى القادة السياسيين ولدى الموظفين الحكوميين مواقف ومعتقدات تتلاءم مع خطة عام 2030، وتفضي في نهاية المطاف بالضرورة إلى إحداث تحول في سلوكهم. ولا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات لإدماج أساليب العمل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ضمن مناهج مدارس الإدارة وغيرها من مرافق التدريب، مع التركيز بوجه خاص على اتساق السياسات. وقد أيدت اللجنة أيضا الاستعراض الذي تعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة على إجرائه لمعايير الامتياز في مجال التعليم والتدريب على الإدارة العامة.

75 - وهناك أيضا حاجة ملحة لزيادة فهم أهداف التنمية المستدامة ومعرفتها حتى يكون الموظفون العموميون والأطراف المعنية غير الحكومية على دراية بطبيعتها وإمكاناتها الطموحة، ويُعجّلوا بتحقيقها.

زيادة تنوّع القوى العاملة في القطاع العام

76 - ينبغي للحكومات أن تعزز تنوع القوى العاملة في القطاع العام من خلال اعتماد مبدأي عدم التمييز وعدم ترك أحد خلف الركب، والسعي إلى بلوغ التمثيل المجتمعي الواسع. وقد لوحظ إحراز أوجه تقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، إلا أنّه يتعيّن بذل المزيد من الجهود في تناول الأبعاد الأخرى. والمساواة العرقية، على سبيل المثال، ينبغي تعزيزها من خلال الإجراءات الإيجابية وعبر وجود قوة عاملة تمثيلية في القطاع العام.

77 - وبعد الوقوف على الثغرات في تمثيل القوة العاملة بالقطاع العام، ينبغي للحكومات تعزيز وتطبيق سياسات غير تمييزية شاملة للجميع تُسهم في تصحيح سياسات الموارد البشرية التمييزية، وأيضا في تحسين ظروف العمل داخل القطاع العام من خلال تهيئة بيئة عادلة وشـــاملة. ولكي تكون اســـتراتيجيات التنوع والإدماج فعالة، ينبغي أن تتبني على سياسات توظيف قوامها الجدارة، وأنظمة استقدام مفتوحة، وحماية قوية من التمييز بنص القانون.

واو - تعزيز الإدارة المالية العامة داخل البيئات الهشـة المتأثرة بالنزاعات من أجل القضـاء على الفقر بجميع أشكاله

78 - شـــددت اللجنة على أن الحوكمة الفعالة ترتبط ارتباطا واضـــحا بالخروج من النزاعات، وعلى أنّها تكتسـي أهمية خاصـة في سـياقات ما بعد النزاع التي قد تشـكل فيها إدارة الموارد تحديا. فالإدارة المالية تقع في صـــميم قدرة الحكومات على تنفيذ مبادرات مجدية وفعالة، والنهج المالية القائمة على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة قد تسـهم في إرسـاء قاعدة أسـلم للإدارة المالية العامة، وذلك يحدّ من الفقر داخل البيئات الهشـة والمتأثرة بالنزاعات. وهذا ما سـيتيح أيضـا للدول أن تكسـب الشـرعية وتحافظ على العمل وفق منظور بعيد الأجل، فتدرك عوامل الإجهاد على المدى الطويل وتديرها وفق ما يضـــمن ويرسّخ المكاسب القصيرة والمتوسطة الأجل.

79 - ويشكل الاعتراف بالروابط القائمة بين مبادئ الحوكمة الفعالة وإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية والهدف 1 من أهداف التنمية المسـتدامة (لا سـيما الغاية 1-4) خطوةً أسـاسـية في سـد الفجوة بين النظرية والتطبيق. وهو يسـمح بتصـميم اسـتراتيجيات للحد من الفقر تأخذ في الاعتبار آثار الحوكمة السـيئة والعجز في إدارة المالية العامة على تحقيق الهدف 1. ورغم أن السياق قد يتفاوت تفاوتا كبيرا، لا سيما ضمن بيئات ما بعد النزاع، فإن أهمية مبادئ الحوكمة الفعالة تظل على حالها.

80 - والإدارة المالية غير الفعالة هي من الأســـباب المنهجية لظهور الفقر واندلاع النزاعات. ففي البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع، تعد ممارسات الإدارة المالية العامة الأسلم والقدرات المحسنة، بما في ذلك زيادة مصداقية الميزانية، ضرورية رغم صعوبة تنفيذها وأساسية لمنع التوترات الاجتماعية والاقتصادية من الوصول إلى نقطة اللاعودة، ولاستهداف الفقر المتعدد الأبعاد، والحيلولة دون وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر.

81 - وينبغي إجراء تقييم متسـق لمبادرات الإنفاق على الحد من الفقر، ومنها بالأخص الميزنة لصـالح الفقراء. ولا بد من التسليم بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار المعزز للنمو الاقتصادي، ومنه الاستثمار في الهياكل الأســـاســـية والزراعة، في التقليص من الفقر والتعويض عن الزيادات في الإنفاق التي تحمل في طياتها عوامل إجهاد طويلة الأجل، مثل التضخم وتمويل الديون.

82 - والتسليم بأنّ الميزنة لصـالح الفقراء أداة ذات مخاطر على صـعيد الاقتصـاد الكلي، لا سـيما فيما يتعلق بتخصـيص الموارد العامة في الأجل الطويل وبأثر هذه المخصـصـات على تنمية القطاع الخاص من حيث الكفاءة، لا يعني بالضـــرورة تقليص التمويل في المجالات الرئيســـية، مثل التعليم. بل إنّ ربط الأهداف القصـيرة الأجل باسـتراتيجيات تعزيز النمو الاقتصـادي قد يسـفر عن عائد اسـتثماري أكبر. ومن الأمثلة على ذلك ربط تمويل التعليم باحتياجات سوق العمل الحالية.

83 - وكثيرا ما تقترن مبادرات الميزنة وبناء السلام وتحقيق المرونة لصالح الفقراء بزيادة حجم القوة العاملة في القطاع العام كاستراتيجية لإيجاد "حل سريع" يحدُّ من الفقر. ولكنّ ذلك يأتي مصحوبا بمخاطر سياسية واقتصادية واسعة النطاق وطويلة الأجل. وللتخفيف من هذه المخاطر، لا بد من ربط العمالة في القطاع العام بأهداف ومؤشرات الأداء وبمبادئ الحوكمة الأحد عشر وبالاستراتيجيات ذات الصلة المتعلقة بالتوظيف في القطاع العام.

84 - وينبغي للجهات المانحة وللمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تختار المساعدة الإنمائية الرسمية المشروطة حتى يكون التوظيف قائما على الجدارة والأداء، بما يحدّ من إمكانية ارتهان الدولة وتآكل مبدأ الشمول، اللذين يشكلان عوامل لتسييس الفقر. والإبلاغ الشفاف عن السياسة النقدية والأداء هو أيضا من الشروط المسبقة اللازمة.

85 - ومما لا شك فيه أنّ التحويلات المالية ستستمر في لعب دور داخل البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع، وأنّ الحد من الاعتماد الطويل الأجل على التحويلات المالية يبدأ بالتسليم بأهمية استحداث خطة في إدارة المالية العامة تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء القدرات، ولا تكون مكرسة حصرا للحد من الفقر بواسطة الإنفاق.

86 - وأشارت اللجنة إلى أن تقليص المساعدات الإنسانية الموجهة إلى الفئات الأشد فقرا وضعفا، لا يمكن اعتباره من استراتيجيات الإقلاع عن الاعتماد على المعونة، نظرا لما لهذا الإقلاع من آثار سلبية مباشرة على سبل عيش هذه الفئات ورفاهها. واعتبرت أنّ النهج التشاركي، الضروري لتحسين شمول الجميع، يظلّ محوريا بالنسبة لتقييم الاحتياجات الفعلية للفئات السكانية الضعيفة.

87 - وإلى أن تصبح استراتيجيات النمو الاقتصادي مدرّة لفرص العمل في القطاع الخاص، وتتم تلبية الاحتياجات من خلال توليد تدفقات جديدة للمعيشة والإيرادات، فإنّ الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية سيكون أقل خطورة من تقليص هذه المساعدات بحجة أنها قد تزيد الاعتماد على المعونة. والتخفيض التدريجي للإنفاق العام على العمالة في القطاع العام، وإعادة توجيه التمويل نحو تطوير الهياكل الأساسية، ونحو التعلم مدى الحياة لتيسير اكتساب المهارات اللازمة للأسواق، ونحو وضع استراتيجيات خروج طوعية، هي أمور من شأنها أن تحول دون تكثيف ذلك الاعتماد.

88 - وبالإشارة إلى عمل صندوق النقد الدولي، لاحظت اللجنة قيمة اتباع نهج من خطوتين لبناء القدرة على الإدارة المالية في الحالات التي تكون فيها القدرات المؤسسية المالية ضعيفة للغاية. فكخطوة أساسية أولى لا بُدّ من استهداف المهام الأساسية لإدارة المالية العامة من أجل استعادة السيطرة على الميزانية، والربط بالأولويات السياساتية، وتوحيد الحسابات المصرفية الحكومية، وذلك بدعم من المديرين المؤهلين والخبراء التقنيين. أما الخطوة الثانية فستكون على شكل استراتيجية للإدارة المالية أساسها تشخيصات تميل إلى الأخذ بالإدارة النقدية القائمة على المزيد الفعالية، وإلى الإبلاغ بمزيد التفصيل، ووضع إطار قانوني شامل. وتشير التجربة إلى أن التقدم في هذا الاتجاه يتوقّف على السياق القطري المتطور وعلى أنواع الكيانات المعنية. وقد خرجت بعض البلدان من المرحلة الأولى، لكنها شهدت تراجعا بعدها.

89 - والاعتراف بالصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ الإدارة المالية العامة السليمة داخل البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع هو خطوة أولى حاسمة نحو ضبط الاستراتيجية السليمة وتحديد الدعم المطلوب من البلدان لأجل تنفيذ خطة عام 2030.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة في المستقبل

90 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرِّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه. وستقوم اللجنة، في دورتها الرابعة والعشرين، بدراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام 2025 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وستُعِدّ توصيات سياساتية بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة. وستدعو اللجنة مرة أخرى البلدان إلى تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية، والمدن إلى تقديم استعراضاتها المحلية الطوعية، وتبادل خبراتها وآرائها بشأن الممارسات الواعدة في بلوغ الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الروابط المتبادلة مع جميع الأهداف.

91 - وأكدت اللجنة من جديد أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، لا تزال توفر إطارا شاملا ومترابطا مفيدا لعملها. ويمكن أيضا أن تصبح المنظورات دون الوطنية عنصرا شاملا لعدة قطاعات في تحليل اللجنة للسياسات في المستقبل. وبالمثل، يمكن للجنة، تحضيرا للدورة المقبلة وأثناءها، أن تنظر في اتباع نُهج متعددة التخصصات إزاء البنود المدرجة في جدول أعمالها. ويمكن أن يقترن تحليلها للمشاكل بمشورة قابلة للتنفيذ بشأن حلول السياسة العامة.

92 - وقررت اللجنة أن تواصل الممارسة المتمثلة في تشكيل أفرقة غير رسمية عاملة بين الدورات تمهد لعقد دورتها المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 305/72.

93 - وحظيت المساهمة المستمرة للمراقبين بالترحيب. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لسبل زيادة تحسين التفاعل مع المراقبين من جميع المناطق، مثلا من خلال توسيع نطاق مشاركة الأعضاء مع الشبكات الأكاديمية وشبكات الممارسين بشأن بنود محددة من جدول الأعمال خلال فترة ما بين الدورات.

94 - وقررت اللجنة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر العمليات، وأيضا مع منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

المرفق

قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	*العنوان أو الوصف*
2	جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2024/1)
3	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة التي تعرض رؤى جديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (E/C.16/2024/2)
3	ورقة غرفة اجتماعات عن التقدم المحرز في الميزنة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة
3	ورقة غرفة اجتماعات عن مبادرة FutureGov: بناء قدرات القطاع العام من أجل المستقبل
5	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة عن تنظيم قطاع التأمين وإصلاحه من أجل التصدي لتغير المناخ والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 (E/C.16/2024/3)
6	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة عن بناء مؤسسات شاملة للجميع لا تترك أحدا خلف الركب، في مرحلة منتصف مدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (E/C.16/2024/4)
7	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة التي تعرض أفكار متعمقة بشأن حوكمة القوة العاملة في القطاع العام من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2024/5)
8	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة عن التعجيل بإصلاح الإدارة المالية العامة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة (E/C.16/2024/6)
9	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة عن حوكمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز خطة عام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب (E/C.16/2024/7)
10	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة عن الإدارة المالية العامة السليمة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله (E/C.16/2024/8)

040624 030624 24-08235 (A)